الفهـــرس العـــام

لـ «المـنـطـــــق»

المنطق

* سبب تأليف ابن تيمية فى الرد على المنطقيين ٤٧ جـ ٩ .

حكم المنطق وتعلمه

* غلط عقلاً وشرعاً من قال : إن العلوم لا تقوم إلا به كأبى حامد ١٤٤ ، ١٤٥ جـ ٩ .

* القول بأنه فرض كفاية وأن من ليس له خبرة به فليس على ثقة بعلومه فى غاية الفساد ٧ ، ٩ ، ١٤٤ جـ ٩ .

* أحسن ما يحمل عليه كلام هذا القائل ، لا يصح نسبة وجوده إلى الشريعة ولا إلى الحذاق من أهله ، القول بوجوبه قول غلاتهم وجهالهم ٧ - ٩ جـ ٩ .

* فساد قول بعض المتأخرين أن تعلم المنطق فرض كفاية أو أنه من شروط الاجتهاد ٩٣ ، ٩٤ جـ ٩ .

* إن قالوا : نحن لا نقول : إن الناس يحتاجون إلى اصطلاح المنطقيين بل إلى المعانى التى توزن بها العلوم ٨ ، ٩٣ ، ٩٤ جـ ٩ .

* المنطق مظنة الزندقة لمن لم يقو الإيمان فى قلبه حيث اعتقد أنه لا علم إلا بهذه المواد المعينة وهذه الصورة وذلك مفقود عنده فى غالب ما أخبرت به الأنبياء ٧ ، ٨ ، ٤٥ ، ٤٦ ، ٨٨ جـ ٩ .

* كتب المنطق لا تشتمل على علم يؤمر به شرعاً ١٤٤ جـ ٩ .

ذم المنطق وأهله ، وبيان عدم الحاجة إليه

* ذم المؤلف له ٤٧ جـ ٩ .

* ذم متكلمى المسلمين فضلاً عن طوائف المسلمين وعلمائهم وأئمتهم وسبب أمر ابن الصلاح بانتزاع مدارسته من الآمدى ٩ - ١٢ جـ ٩ .

* قول الغزالى وغيره فى علوم هؤلاء ٤٠ ، ٤١ جـ ٩ .

* قول المقتصدين فيه : أنه من جنس علوم الحساب مما لا يعلم به صحة الإسلام ولا فساده ، التحقيق أنه مشتمل على أمور فاسدة ودعاو باطلة كثيرة ٧١ جـ ٩ .

* كون المنطق ليس فيه فائدة علمية وإنما فيه كثرة التعب ١١٢ - ١١٥ جـ ٩ .

* وصف المؤلف له ١٢ ، ٥١ جـ ٩ .

* وصف العقلاء للمنطق وبيانهم عدم الحاجة إليه والحاجة إلى علم العربية ٩٣ ، ٩٤ جـ ٩ .

* ما دخل على المؤلفين فى العلوم من الخطأ لما أدخلوه فى الحدود وفى علومهم ٢٧ ، ٢٨ ، ٤٨ جـ ٩ .

* نظار المسلمين يعيبون طريق أهل المنطق ، كثر استعمالها من زمن أبى حامد وألف فيه مؤلفات كما ألف فى ذم الفلاسفة ١٠٠ ، ١٠١ جـ ٩ .

* ما زال نظار المسلمين يصنفون فى الرد على أهل المنطق ولم يكن أحد يلتفت إلى طريقهم ، أول من خلط منطقهم بأصول المسلمين وتكلم فى الحدود على طريقتهم الغزالى ، كثرة اضطرابه ٤٥ ، ٤٧ ، ١٢٤ ، ١٢٥ جـ ٩ .

* من كلام ابن النوبختى فى الرد عليهم ١٢٤ ، ١٢٥ جـ ٩ .

* التبس أمر المنطق على كثير ممن لم يتصور حقائقه ولوازمه ١٠١ ، ١٠٢ جـ ٩ .

* أكثر كلامهم فى المطالب البرهانية والأمور العقلية تقدير فى الأذهان لا حقيقة له فى

الأعيان ، وإذا طولبوا بالتمثيل عجزوا ١٢٣ جـ ٩ .

* أهل العلوم الرياضية والطبيعة مستغنون عما فى صناعة المنطق ١٤ ، ١٥ جـ ٩ .

* ما بين أصحاب المنطق من الاختلاف لا يحصى، سبب ذلك ، فى القرآن من الأمثال المضروبة والمقاييس العقلية ما يعرف به الحق والباطل ، الغلط عند المتكلمين والفلاسفة أكثر مما هو عند الفقهاء والأطباء ، وعلوم هؤلاء أنفع ٣٧ ، ٣٨ ، ١٢٣ ، ١٢٤ جـ ٩ .

* بيان أن كلامهم فى المنطق من حشو الكلام يبينون به الأشياء وهى قبل بيانهم أبين ٢٥ ، ٢٦ ، ٣٧ ، ٣٩ جـ ٩ .

* سبب تسمية هؤلاء «أهل كلام» ٤٢ ،٤٣ جـ٩ .

* كان السلف ينهون عن كلام هو خير وأحسن من هذا ٥١ جـ ٩ .

* لا يجوز أن يظن أن الميزان الذى أنزله الله هو منطق اليونان لوجوه ١٢٩ ، ١٣٠جـ ٩ .

* قولهم فى المنطق : هو علوم صقلتها الأذهان وقبله الفضلاء عنه أجوبة ١٠٥، ١٠٦جـ ٩ .

* إن كان فيهم من حقق شيئاً من العلم فلصحة المادة والأدلة التى نظر فيها ١٦ جـ ٩ .

* لا يوجد أحد من أهل الأرض حقق علماً من العلوم بصناعتهم حتى فى الأمور الخلقية والعملية ، ورثة الأنبياء أجل من أن يلتفتوا إلى المنطق فى العلوم الإسلامية ١٥ - ١٨ ، ٢٣ جـ ٩ .

* الصحيح من قوانين المنطقيين يدل على تناقض أهله وفاسده أوقعهم فى الضلال والتناقض ٢٠٥ - ٢٠٧ جـ ٥ .

* هؤلاء ضلالهم أكثر من هداهم، وجهلهم أكثر من علمهم ١٢١ ، ١٢٢ جـ ٩ .

* الخائضون فى العلوم من أهل هذه الصناعة أكثر الناس شكاً واضطراباً ١٥ ، ١٦ جـ ٩ .

* إدخال صناعة المنطق فى العلوم الصحيحة تطويل بدون جدوى ١٥، ١٧ جـ ٩ .

* كحدهم للشمس ٩٠ جـ ٩ .

* من أصول فساد قولهم فى الإلهيات ما ذكروه فى المنطق من تركيب الماهيات من الصفات التى سموها ذاتيات ٤٧ جـ ٩ .

* اتفاقهم على أن المنطق لا يفيد إلا الأمور الكلية فى الذهن ١٣ جـ ٩ .

* من العلوم ما ليس لمنطقهم طريق إليها ومن ذلك علم النبوات ١٢ جـ ٩ .

* غالب « علم ما بعد الطبيعة » علم بأحكام ذهنية ١٤ - ١٦ جـ ٩ .

* المتكلمون المنطقيون يقولون : يعلم بهذا القياس ثبوت الصانع وقدمه ، وجواز إرسال الرسل وتأييدهم ١١، ١٢جـ ٩ .

* منطقية اليهود والنصارى ١١ ، ١٢ جـ ٩ .

* هؤلاء فى الأوائل كمتكلمة الإسلام فى الأواخر ٣١ جـ ٩ .

* خلاصة أخطاء المنطقيين وبيان قلة علومهم وخستها وخستهم ، ما أنشده القشيرى فى الرد على « كتاب الشفاء » لابن سينا ١٣٥ ، ١٣٦ جـ ٩ .

* مبدأ فلسفتهم وضعها فيثاغورس ٦٩ ، ٧٠ جـ ٩ .

* ليس للإسلام فلاسفة وليس فى ألفاظ الفلاسفة فصاحة وبلاغة ١٠١جـ ٩ .

* قول بعض الأشياخ : ليس بين الفلاسفة

والأنبياء إلا السيف الأحمر ٢٢ ، ٢٣جـ٩ .

* الفلسفة كلها لا يصير صاحبها فى درجة اليهود والنصارى بعد النسخ والتبديل ١٣٥ ، ١٣٦ جـ٩ .

من قد يستفيد منه

* قد يستفيد ببعض ما فى المنطق من كان فى غاية الجهالة والضلالة وقد فقد أسباب الهدى كلها ، كعوام اليهود والنصارى والروافض ونحوهم ٧ ، ١١ ، ١٢ جـ ٩ .

* ربما يحصل لبعضهم إيمان ونفاق من هذه الطريق ٨ ، ٩ جـ ٩ .

* إنما يحتاج إليه من لم يعرف غيره أو من أعرض عن غيره أو من كان يحب من الطرق كل ما كان أخفى وأدق وأكثر مقدمات وأطول ١١٥-١١٧ جـ٩ .

* جميع ما يأمر به أهل المنطق من العلوم والأخلاق والأعمال لا تكفى فى النجاة من عذاب الله ولا تكمل به النفس ولا يحصل بها نعيم الآخرة وإن كان لهم ذكاء وفطنة وزهد وأخلاق ١٨ - ٢٥ ، ٧١ - ٧٥ جـ٩ .

* ما فيه من منفعة صلاح الدنيا وعمارتها ومن قول الحق واتباعه والأمر بالعدل والنهى عن الفساد داخل فى جنس ما جاءت به الرسل ١٢ جـ٩ .

* الصواب مما يذكرونه من العلوم النظرية منفعته فى الدنيا ، وقد يستغنى عنها فى الأمور الدنيوية أيضاً ١٢ ، ١٣ جـ٩ .

* قد يستجهل أهله من لم يشركهم فى علمهم وإن كان أحسن إيماناً منهم ٧ ـ ٩ جـ ٩ .

واضعه

* صناعة المنطق وضعها معلمهم الأول **أرسطو** ١٧ ، ١٨ ، ٢٢ ، ٢٣ ، ٢٧ ، ٥٠ ، ٥٦ ، ١٤٢ ، جـ٩ .

* لم سمى « المعلم الأول » ؟ ١٤٢ جـ٩ .

* كلام أرسطو فى المنطق خير من كلامه فى الإلهيات ، وكلامه فى الطبيعيات غالبه جيد ٧٣ ، ١١١ جـ ٩ .

* مبدأ علم المنطق من الهندسة لذلك سموه حدودا ٧١ جـ ٩ .

* أرسطو ليس هو وزير ذى القرنين ، أرسطو وقومه كانوا يعبدون الأصنام ٩٥ جـ٩ .

مهذبوه

ما بقى فيه بعد التهذيب

* المسلمون هذبوا علوم الأوائل ، لكن بقى فيها من الباطل والضلال شىء كثير ١٧٠ ، ١٤٢ جـ ٩ .

* تعريبه ، ومتى كان ؟ ١٤٢ جـ٩ .

* المتأخرون غيروا فى المنطق الإلهى والطبيعى بعض ما ذكر أرسطو ١١١ جـ٩ .

* الباقلانى بين فضل منطق الإسلاميين على منطق الصابئين وكلامهم ٣٥ ، ٣٦ ، ٧٢ ، ٧٣جـ٩ .

* متقدموهم لم يذكروا فى كلامهم المقدمات المتلقاة عن الأنبياء ، وإنما ذكر ذلك متأخروهم فجعلوا علوم الأنبياء من الأمور الحدسية ١١ ، ١٢جـ٩ .

* تقارب السهروردى المقتول ، استمد فلسفته من الروم الصابئين والفرس المجوس وهاتان

المادتان هما مادتا القرامطة الباطنية ومن دخل معهم من الإسماعيلية والنصيرية وأمثالهم ١٣ جـ٩ .

* أصحاب « رسائل إخوان الصفا » أرادوا أن يوفقوا بين ما يقوله هؤلاء وبين ما جاءت به الرسل ٢٢ ، ٢٣ جـ٩ .

* انقسام الناس - الفلاسفة والمتكلمون وأهل الحديث - بالنسبة إلى علوم الأوائل التى عربت من المنطق وغيره إلى أقسام ١٤٢ جـ٩ .

* بيان ما فى كلام المنطقيين من الباطل لا يستلزم كونهم أشقياء إلا إذا بعث إليهم رسول ، من عرف ما جاءت به الرسل فعدل إلى طريق هؤلاء كان شقياً ٧٥ جـ ٩ .

* **مسائلة** : الكلمات المفردة لفظاً ومعنى ، تأليف المفردات وهى القضايا ونقيضها وعكسها المستوى وعكس النقيض ، تأليفها بالحد والقياس ، مواد القياس ٤٥ - ٤٧ جـ ٩ .

* **حد علم المنطق** عند أهله ، يزعمون أنه « آلة قانونية تمنع مراعاتها الذهن أن يزل فى فكره » ٨ ، ٩٥ جـ٩ .

* **موضوعه** : المعقولات من حيث يتوصل بها إلى علم مالم يعلم ، ويزعمون أن المنطقى ينظر فى جنس الدليل المطلق - الذى هو أعم من الدليل الشرعى الذى ينظر فيه صاحب أصول الفقه - ويميز بين ما هو دليل وما ليس بدليل ويدعون أن نسبة منطقهم إلى المعانى كنسبة العروض إلى الشعر ٩٣ ، ٩٤ جـ ٩ .

* يقولون : نحن نتكلم فى الأمور الكلية والعقليات المحضة من حيث هى هى ١٢٠ - ١٢٣ جـ ٩ .

* « المثل الأفلاطونية » ١٢٢ ، ١٢٣ جـ ٩ .

* الأنبياء بينوا من البراهين العقلية التى تعلم بها العلوم الإلهية ما لا يوجد عند هؤلاء البتة ١٢٢- ١٢٤ جـ ٩ .

* بنوا المنطق على الكلام فى الحد ونوعه والقياس البرهانى ونوعه ٢٥ ، ٤٧ ، ١٣٦ ، ٢٤٢جـ٩ .

* سبب حصرهم هذا الفن فى هذين أنهم قالوا : العلم إما تصور ، وإما تصديق ، وكل من العلمين إما بديهى لا يحتاج إلى طريق ، وإما نظرى يحتاج إلى طريق ، قالوا : والطريق الذى ينال به التصور المطلوب هو الحد ، والطريق الذى ينال به التصديق هو القياس ٤٧ ١٣٧ ، ١٤٢ ، ١٤٣ جـ ٩ .

الحـــد

* كلامهم فى الحدود غالبة من الكلام الكثير الذى لا فائدة فيه ٢٦ جـ٩ .

* الحد عندهم هو : القول الدال على ماهية المحدود وهو تفصيل ما دل عليه الاسم بالإجمال ٤٨ ، ١٣٧ ، ١٤٢جـ٩ .

* أو « المؤلف من الذاتيات المشتركة والمميزة » وهو المركب من الجنس المشترك والفصل المميز مثال ٣٢، ٣٤، ٣٥، ٣٧ ،٤٨ ، ٤٩ جـ ٩ .

* وقد يسمون القول الشارح بالحد ٣٠ - ٣٢ ، ٣٩ جـ٩ .

* قالوا : **والماهية** مركبة من الصفات الذاتية ٥٢، ١٣٧ جـ٩ .

* وفرقوا بين الذاتية والعرضية بأن الذاتية هى التى يمتنع تصور الموصوف إلا بتصورها وما ليس كذلك فهو العرضى ، مثال ١٣٧ جـ٩ .

* ينقسم العرضى إلى لازم وعارض مفارق ، انقسام اللازم إلى لازم للماهية ولازم لوجودها

دون ماهيتها ، أمثلة ١٣٧ جـ ٩ .

* كثيرا ما يشكل التفريق عليهم بين الذاتى والملازم للماهية ففرقوا بينهما بأن الذاتى يسبق تصوره تصور الماهية ١٣٧ جـ٩ .

* بطلان هذا التفريق ٣١ ، ٣٢ ، ٥٠ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٤٠ جـ٩ .

* كل من الذاتى والعرضى إما أن يشترك فيه الجنس - وهو الجنس العام والعرض العام - وإما أن ينفرد به نوع - وهو الفصل والخاصة - وإما أن يجمع بين المشترك والمميز - وهو النوع - فهذه الكليات الخمس : الجنس ، والفصل والنوع ، والخاصة ، والعرض العام ١٣٧ ، ١٣٨ جـ٩ .

الفساد فى المنطق فى الحد والبرهان

* حدود المنطقيين التى يدعون أنهم يصورون بها الحقائق يجمعون بها بين المختلفين ويفرقون بين المتماثلين ٥١ جـ٩ .

* **الكلام فى الحد فى مقامين** ٤٨ ، ١٤٠ جـ٩ .

المقام الأول

* قولهم : « التصور الذى ليس ببديهى لا ينال إلا بالحد » الذى ذكروه وبيان ضعفه من وجوه ٤٨ ، ٩٤ ، ١١١ ، ١٤٠ ، ١٤٢ جـ ٩ .

* البديهى من التصورات والتصديقات مستغن عن الحد والقياس ١٤٢ جـ٩ .

* الأول : أن النافى عليه الدليل ٤٨ جـ٩ .

* الثانى : أن الحاد إما أن يكون عرف المحدود بحد أو بغير حد ٢٦ ، ٤٨ جـ٩ .

* الثالث : أنهم إلى الآن لم يسلم لهم حد لشىء من الأشياء حتى الإنسان والشمس والاسم والقياس ، ولا يعلم للناس حد مستقيم على أصلهم ٢٧ ، ٤٨ جـ٩ .

* الرابع : أن المتكلمين بالحدود طائفة قليلة من بنى آدم والمصنفون فى سائر العلوم - من الطب والحساب والنحو والفقه - أحكموها بدون هذه الحدود المتكلفة فضلاً عن الأنبياء واتباعهم من العلماء والعامة ، ما دخل النحويين والأصوليين من جراء إدخالهم هذه الحدود فى التعريفات ٢٧ ، ٢٨ ، ٤٨ جـ٩ .

* الخامس : أن تصور الماهية إنما يحصل عندهم بالحد المؤلف من الذاتيات المشتركة والمميزة ، وهذا متعذر أو متعسر عندهم ، الحد الحقيقى عندهم ٤٨ جـ٩ .

* السادس : أن الحدود عندهم إنما تكون للحقائق المركبة ، فأما ما لا تركيب فيه فليس له حد عندهم وقد حدوه ٤٩ جـ٩ .

* السابع : أن سامع الحد إن لم يكن عارفا قبل ذلك بمفردات ألفاظه ودلالتها على معانيها لم يمكنه فهم الكلام ٤٩ جـ٩ .

* الثامن : أن الحس يفيد تصور الحقيقة تصورا مطلقا ، وأما عمومها وخصوصها فهو من حكم العقل ٢٩ ، ٣٠ جـ٩ .

* التاسع : إذا كان الحد هو قول الحاد فتصور المعانى لا يفتقر إلى ألفاظ ٤٩ جـ٩ .

* العاشر : أن الحد من باب الألفاظ فيحتاج إلى أن يسبقه التصور ٢٩ جـ٩ .

* الحادى عشر : أن الموجودات يتصورها الإنسان بحواسه الباطنة والظاهرة وإن لم يتصورها بذلك امتنع أن يتصورها بالحد والقياس ، أمثلة ٢٩ ، ٤٩ ، ١٤٢ جـ٩ .

* الثانى عشر : أنهم يقولون للمعترض أن يطعن

فى الحد بالنقض ٤٩ جـ٩ .

* الثالث عشر : أنهم معترفون بأن من التصورات ما يكون بديهيا لا يحتاج إلى حد ، وأن الناس يتفاوتون فى الإدراك ٢٩ جـ٩ .

* الرابع عشر : أن العلم بوجود صفات مشتركة ومختصة حق لكن جعل بعضها ذاتيا وبعضها لازما للذات باطل ٣١ ، ٥٥ جـ٩ .

* الخامس عشر : أن الحدود أقوال كلية لا يمنع تصور معناها من وقوع الشركة فيها ٤٩ جـ٩ .

* السادس عشر : أن الصفات الذاتية قد تعلم ولا يتصور بها كنه المحدود ٣٣ جـ٩ .

* السابع عشر : أن الحد إذا كان له جزآن فلابد لجزئيه من تصور ، فإن احتاج كل جزء إلى حد لزم التسلسل أو الدور ٣٣ جـ٩ .

* الثامن عشر : أن الحدود لابد فيها من التمييز ، وكلما قلت الأفراد كان التمييز أيسر وربما كان الاسم فيها أنفع من الحد ٣٣ ، ١٤٣جـ٩ .

* قولهم : إن الحد لا يحصل بالمثال ٦٦، ٩٨ جـ٩ .

* التاسع عشر : أن الله علم آدم الأسماء كلها ، وقد ميز كل مسمى عما يفصله من الجنس المشترك ويخصه دون ما سواه ، وبين ما به يرسم معناه فى النفس ٢١ جـ٩ .

* العشرون : قولهم : « الحقيقة مركبة من الجنس والفصل » يقال لهم : إما أن يكون التركيب فى الخارج أو فى الذهن ٣٢ ، ١٤٠ جـ٩ .

* الحادى والعشرون : هل يريدون بالصفات الذاتية المشتركة والمختصة - كالحيوانية والناطقية - أن نفس الصفة الموجودة فى الخارج مشتركة ؟ ٣٤ - ٣٦ جـ٩ .

* ما يذكرونه من حد الشىء أو الحد بحسب الحقيقة أو حد الحقائق فليس فيه من التمييز إلا ذكر بعض الصفات التى للمحدود ٣٣ ، ٣٧ ، ٣٨ جـ٩ .

* تقسيمهم الحد إلى نوعين : بحسب الاسم ، وبحسب الصفة أو الحقيقة أو المسمى ، بطلانه ٣٣ جـ٩ .

المقام الثانى

* قولهم : « الحد يفيد تصور الأشياء » ٥٠ - ٥٦ ، ٩٤، ١٤٠، ١٤١، ١٤٣، ٢٠٦ جـ٩ .

* الدليل على أن الحدود لا تفيد تصور الحقائق ، وجوه ٥١ ، ٥٢ جـ٩ .

* الأول : أن الحد قول الحاد ، وهو دعوى ، فإن كان المستمع عالماً بصدقها لم يكن قد استفاد بالحد ، وإن لم يكن عالماً لم يفده مجرد القول بلا دليل شيئاً ٥١ ، ٥٢ جـ٩ .

* الثانى : أنهم يقولون : الحد لا يمنع ولا يقام عليه دليل ،وإنما يمكن إبطاله بالنقض والمعارضة ٥١ ، ٥٢ جـ٩ .

* الثالث : أن يقال : لو كان الحد مفيدا لتصور المحدود لم يحصل إلا بعد العلم بصحة الحد ٥٢ جـ٩ .

* الرابع : أنهم يحدون المحدود بالصفات - التى يسمونها الذاتية والعرضية - والمستمع إن لم يكن عارفا بتلك الصفات امتنع تصوره وإن كان عالماً بها كان قد تصوره بدون حد ٥٢ ، ٥٣ جـ٩ .

* الخامس : أن التصورات المفردة يمتنع أن يتكون مطلوبة فيمتنع أن تعلم بالحد ٥٤ ، ٥٥ جـ٩ .

* إن قيل : فالإنسان يطلب تصور الملك والجن والروح وأشياء كثيرة وهو لا يشعر بها ٥٤ ، ٥٥ جـ٩ .

* السادس : أن يقال : المفيد لتصور الحقيقة عندهم هو الحد العام وهذا مبنى على أصلين فاسدين ٥٤ ، ٥٥ جـ٩ .

* السابع : أن يقال : هل يشترطون فى الحد لاتام وكونه يفيد تصور الحقيقة أن تتصور جميع صفاته أو يكتفون بالجنس القريب ٥٦ جـ٩ .

* الثامن : أن اشتراطهم ذكر الفصول المميزة مع تفريقهم بين الذاتى والعرضى غير ممكن ٣٢ ، ٥٦ جـ٩ .

* التاسع : أن فيما قالوه دوراً فلا يصح ٥٦ ، ٥٧ جـ٩ .

* العاشر : أنه يحصل بينهم فى هذا الباب نزاع لا يمكن فصله على هذا الأصل ٥٧ جـ٩ .

فائدة الحدود ومعناها لغة وشرعاً

* الحد لغة : هو الفاصل بين ما يدخل فى المسمى ويتناوله ذلك الاسم وما دل عليه من الصفات وبين ما ليس كذلك ، فأما تصور المعانى والحقائق ففطرى يحصل بالحس الباطن والظاهر ٢٩ ، ٣٣ ، ٥٠ ، ٥١ ، ١٤١ جـ٩ .

* فائدة الحدود بيان مسمى الاسم فيرجع فى ذلك إلى قصد المسمى ولغته وهذه هى حدود الأسماء التى يتكلم فيها العلماء ٣٠ ، ٣٣ - ٣٨ جـ٩ .

* الحد عند جماهير النظار هو المميز للمحدود ولا يسوغون إدخال الجنس العام فى الحد ٥٠ ، ٥١ ، ٥٣ ، ٦٦ ، ٦٧ ، ٩٤ جـ٩ .

* معرفة حدود كل لفظ فى الكتاب والسنة فرض كفاية ٥٢ ، ٥٣ جـ٩ .

القياس

* القياس فى اللغة والاصطلاحات وانقسامه ٦٥ ، ٨٢ ، ٨٦ جـ٩ ٣٧ - ٣٩ جـ١٤ .

* قد يسمون القياس « النسبة » ١٤٢ جـ٩ .

* غلط من قال من المتأخرين - أهل الكلام والرأى : إن العقليات لا قياس فيها ٤ ، ٦٥ جـ٩ .

* أو أنه يستعمل فيها قياس التمثيل دون قياس الشمول ٣٤٥ جـ١٢ .

* تعريف القياس عند المنطقيين هو « قول مؤلف من أقوال إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر ، معنى مفردات هذا التعريف ومحترزاته ٥٧ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ١٣٨ جـ٩ .

* المؤلفون للأقيسة يتكلمون أولاً فى مفردات الألفاظ والمعانى - التى هى الأسماء - ثم يتكلمون فى تأليف الكلمات من الأسماء - الذى هو الخبر والقضية والحكم - ثم يتكلمون فى تأليف الأمثال المضروبة - الذى هو القياس ، والبرهان والدليل ، والآية والعلامة ٤٠ ، ٤١ جـ١٤ .

* جملة ما يضرب من الأمثال ستة عشرة إيضاح حصرها فيها ٣٩ ، ٤٠ جـ١٤ .

* الكلام فى المفردات : ألفاظها ومعانيها والأسماء المترادفة ، والمتباينة ، والمشتركة والمتواطئة والمفردة والمركبة ، والكلى ، والجزئى ٤٥ ، ١٣٧ جـ٩ ، ١٤١ - ١٤٥ جـ١١ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ جـ٢٠ .

* الكلام فى القضايا وأقسامها وأحكامها ٤٠ ، ٤٥ ، ١٣٨ جـ٩ .

* القضية الخبرية إذا كانت جزء القياس سموها مقدمة ٨٧ جـ٩ .

* القياس لابد فيه من قضية كلية وحد أوسط يكون أعم من المحكوم عليه ٩٠ جـ٢ .

* القياس يشتمل على ثلاثة حدود أصغر وأوسط وأكبر ، مثال ٨٨ ، ١٠٣ جـ٩ .

* قول المنطقيين : كل « ألف » «باء» وكل « باء »

« جيم » فكل « ألف » « جيم » ٦٦ ، ٦٧ ، ٩٦ ، ٩٧ جـ٩ .

* قول بعض الناس : التوسط هو ما يكون متوسطاً فى نفس الأمر بين اللازم القريب واللازم البعيد خطأ ٩٧ - ٩٩ جـ٩ .

* المقدمة المذكورة فى القياس الذى هو مثل : لها وصف ذاتى ووصف إضافى ، الوصف الذاتى لها أن تكون مطابقة فتكون صدقا أو لا تكون مطابقة فتكون كذباً ، جميع المقدمات المذكورة فى أمثال القرآن هى صدق ٣٤، ٣٥ جـ٢ .

* وأما الوصف الإضافى فكونها معلومة عند زيد أو مظنونة أو غير مسلمة أمر لا ينضبط ٣٤، ٣٥ جـ ٢ .

* تقسيم المنطقيين لمقدمات القياس إلى مستيقن ومشهور ومسلم ليس وصفاً لازماً ٣٢ - ٣٦ جـ٢ .

* ليس فى قياسهم بيان صحة شىء من المقدمات ولا فسادها ، وإنما يتكلمون فيها من جهة ما يصدق بها ١١٤ ، ١١٥ جـ٩ .

* قولهم: الاستدلال لابد فيه من مقدمتين بلا زيادة ولا نقصان ٦٠ ،٦٢، ٨٦ - ٨٩ ،٩٢، ٩٣ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٢٤ ، ١٢٥ جـ٩ .

* القياس لابد له من مقدمات بديهية فطرية ، كلما قلت المقدمات كان الغلط أقل ١٥، ١٦ جـ٩ .

* قولهم : ليس المطلوب أكثر من جزئيتين فلا يفتقر إلى أكثر من مقدمتين ٦٤ ، ٩٩ ، ١٠٠ جـ ٩ .

* قد يكون الدليل مقدمة واحدة وقد يحتاج المستدل إلى مقدمتين فأكثر ٦٩ ، ٩٠ ، ٩٦ ، ١١٣ جـ٩ .

* قولهم : ربما أدرج فى القياس قول زائد لغرض صحيح أو فاسد ... إلخ ٩٥ - ١٠١ جـ٩ .

* إن قالوا : نقول : أقل ما يكون القياس من مقدمتين وقد يكون من مقدمات ٨٨ ، ٨٩ جـ٩ .

* قولهم : قد تحذف إحدى المقدمتين لغرض ٩٦ جـ٩ .

* إن قالوا : القضية الواحدة قد تكون فى تقدير قضايا ٩٠ ـ ٩٢ جـ٩ .

* الكلام فى القياس وضروبه وشروط نتاجه ، وغير ذلك من صور القياس وأنواعه ٤٠ ، ٤٦، ٢٥٨ جـ٩ .

* تقسيمهم القياس إلى اقترانى واستثنائى ، الاستثنائى نوعان ، تقسيمهم الاستثنائى إلى الأشكال الأربعة ، أمثلة ٣٠، ٣١، ٨٢، ٨٣ جـ٩ .

* ما ذكروه فى الاقترانى يمكن تصويره بصورة الاستثنائى والاستثنائى يمكن تصويره بصورة الاقترانى ، الشرطى المتصل والشرطى المنفصل ١٠٤ ، ١٠٥ جـ ٩ .

* من صور القياس الحملى والشرطى المتصل والمنفصل ٥٨ ، ٥٩ جـ٩ .

أقسام القياس

* ليس فى قياسهم إلا شكل الدليل وصورته وأما استلزامه لمدلوله فلا ١١٤جـ٩ .

* قسم المنطقيون الأقيسة إلى خمسة أقسام : الأول : « البرهانى » - وهو عمدتهم - وهو ما كانت مواده يقينية ، وحصروا اليقينيات فيما ذكروه من الحسيات الباطنة والظاهرة والبديهيات والمتواترات والمجربات وزاد

بعضهم: الحدسيات ٩ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٣٨ جـ ٩ .

* بطلان جعل علم الأنبياء من العلوم الحدسية ١١ ، ١٢ جـ٩ .

* الثانى : «الخطابى» وهو ما كانت مواده مشهورة يقينية أو غير يقينية ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨ جـ٩ .

* من قال من المصنفين فى المنطق: « الخطابى » : ما يفيد الظن و« البرهانى »: ما يفيد العلم فلم يعرف مقصودهم ولا قال حقًا، كل من الخطابى والجدلى قد يفيد الظن ٩ ، ١٠ جـ ٩ .

* الثالث : «الجدلى» وهو ما كانت مواده مسلمة من المنازع يقينية أو مشهورة أو غير ذلك ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٨ جـ٩ .

* قد يمثلون المشهورات المقبولات التى ليست معلومة بـ « العلم حسن والجهل قبيح » مستندهم ١٠ ، ١١ جـ ٩ .

* قول بعض الناس فى المشهورات: هى المقبولات لكون صاحبها مؤيدا بأمر يوجب قبول قوله ونحو ذلك ألزمتهم إياها الحجة ٨، ٩ جـ ٩ .

* الرابع: « الشعرى » وهو ما كانت مواده مشعورا بها غير معتقدة كالمفرحة والمحزنة والمضحكة ١٣٨ جـ ٩ .

* الخامس : « مغلطى » سوفسطائى وهو ما كانت مواده موهة بشبه الحق ١٣٨ جـ ٩ .

* كثير من المقدمات تكون مع كونها خطابية أو جدلية أو شعرية يقينية برهانية ٩ جـ ٩ .

* قولهم : إن العقل قد يسلم مقدمات يعلم بها فساد الحكم الأول ، وأن البديهة والفطرة قد تحكم بما يتبين لها بالقياس فساده ١٠ ، ١١ جـ ٩ .

* متقدموهم لم يذكروا المقدمات المتلقاة عن الأنبياء وإنما ذكرها متأخروهم ١١، ١٢ جـ ٩ .

* أمر الله نبيه أن يدعو إلى سبيله بالحكمة والموعظة الحسنة ويجادلهم بالتى هى أحسن ، هذه الثلاثة تشبه من بعض الوجوه الأقيسة الثلاثة : البرهانى والخطابى والجدلى ، لكنها أكمل من وجوه ، بقى الشعر والسفسطة ـ التى هى الكذب المموه ـ فنفى ذلك بقوله : ﴿ هل أنبئكم على من تنزل ﴾ ٣٢ جـ ٢ ، ٢٥ ـ ٢٩ جـ ٩ .

* الأقيسة التى اشتمل عليها القرآن هى الغاية فى دعوة الخلق إلى الله ٢٧ ، ٢٨ جـ ٩ .

* ما أمر الله به من الاعتبار يتناول قياس الطرد وقياس العكس ١٢٩ ، ١٣٠ جـ ٩ .

* كلامهم فى الأقيسة والحجج كثير منه لا فائدة فيه ، وكثير منه باطل وقول بلا علم والحق الذى فيه من تطويل الكلام وتكثيره بلا فائدة ومن سوء التعبير والعى ١٦، ٢٩ ، ٤٠جـ ٩ .

* تقسيم القياس إلى مفصول وموصول ٨٩ جـ ٩ .

الكلام على البرهان فى مقامين

* البرهان فى كلام الله ورسوله وكلام العلماء أعم مما سموه هم « البرهان » ٦٠ ، ٦١ ، ١١٣ ، ١١٤، ١١٥ جـ٩ .

* العلوم البرهانية الكلية اليقينية والعلوم الإلهية ليسوا من رجالها ١٠ ، ٦١ جـ ٩ .

* أما البرهان- أو القياس - عندهم فصورته صورة صحيحة وإذا كانت مواده صحيحة فلا ريب أنه يفيد علمًا صحيحًا . مثاله: إذا قيل : كل (أ) (ب) وكل (ب) (ج) فكل (أ) (ج) ٣٨، ٣٩، ١١٧، ١١٨، ١٣٩جـ٩، ١٨٥، ١٨٦ جـ١٢ .

* لا نزاع أن المقدمتين إذا كانتا معلومتين وألغتا

على الوجه المعتدل أنه يفيد العلم بالنتيجة ، وهذه فطرية لا تحتاج إلى تعلم ٣٨ ، ٣٩ جـ٩ .

* لم يقل النبى : « كل مسكر خمر ، وكل خمر حرام » ليبين النتيجة بالمقدمتين على النظم المنطقى ٣٨ ، ٣٩ ، ٥٦ - ٦٢ جـ٩ .

المقام الأول

* قولهم : « لا يعلم شىء من التصديقات إلا بالقياس » - وهو القياس الشمولى - الذى وصفوا مادته وصورته ونقده من وجوه ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٢ جـ٩ .

* التصديقات منها بديهى ومنها نظرى ، قد يكون النظرى عند شخص بديهيا عند غيره ٥٧ جـ٩ .

* قياس الشمول مؤلف من الحدود الثلاثة - الأصغر والأوسط والأكبر - والحد الأوسط فيه هو الذى يسمى فى قياس التمثيل علة ومناطاً وجامعاً ، مثال ٦٤، ٦٥، ١٢٧ جـ٩ .

* أولا : أن القياس المذكور لا يفيد إلا بذكر قضية كلية موجبة والقضايا التى هى عندهم مواد البرهان وأصولها ليس فيها قضية كلية للأمور الموجودة فيكون قليل المنفعة ١٣، ٥١ ، ٦٧، ٦٨، ١٤٠ جـ٩ .

* المنطقيون يمثلون بصورة مجردة عن المواد المعينة،وإذا طولبوا بالمقدمتين احتجوا بما يمكن معه العلم بالمعينات ٦٢ ، ٦٣جـ٩ .

* القضايا الحيثية لا تكون إلا جزئية ٣٥جـ٩ .

* كلياتهم فى الإلهيات أفسد من كلياتهم الطبيعية وغاية كلامهم فيها ظنون كاذبة ٣٥، ٣٦جـ٩ .

* مما يبين أن حصول العلوم اليقينية الكلية والجزئية لا يفتقر إلى برهانهم من قضية كلية ٦٣، ٦٤، ٦٥، ٨٢ جـ٩ .

* ثانيا : أن الأمور المعينة تعلم بالحس وبقياس التمثيل والأقيسة المعينة أعظم وأيسر مما تعلم أعيانها بقياس الشمول، أمثلة ٤٢ - ٤٤، ٥٩ - ٦٣ ، ١١٤ ، ١٢٢ ، ١٢٣ جـ٩ ، ١٨٧ ، ٣٤٧ ، ٣٤٩ جـ١٢ .

* ثالثا : أن يقال : إذا كان لابد فى القياس من قضية كلية والحس لا يدرك الكليات وإنما تدرك بالعقل ، فلابد من قضايا كلية تعقل بلا قياس ٤٤ جـ٩ .

* رابعا : أن نقول : هب أن صورة القياس المنطقى ومادته تفيد علوماً كلية لكن من أين يعلم أن ما ليس ببديهى من التصورات والتصديقات لا يعلم إلا بالحد والقياس ؟ ٥٠ جـ٩، ٣٤٨ ، ٣٤٩ جـ١٢ .

* خامسا : أنه من أين لهم أن اليقين لا يحصل بغير المبادئ التى جعلوها مفيدة له ٤٥، ٤٦ جـ٩ .

* سادسا : أشرف الموجودات هو واجب الموجود ووجوده معين فإذا لم نعلم إلا الكليات لم نعلمه وكذلك الجواهر العقلية والحقائق الخارجية عندهم ١٣ ، ٦٨ ، ٧٦ ، ٧٧ ، ١٣٩ ، ١٤٠ جـ٩ .

* سابعا:أن هذا العلم لا تكمل به نفس ولا تنجو من عذاب ولا تنال به سعادة ٦٨، ٦٩جـ٩ .

* ثامنا : أن يقال : هب أن النفس تكمل بالكليات المجردة فما يذكرونه فى « العلم الأعلى» عندهم ليس كذلك ٧١ - ٧٣ جـ٩ .

* تاسعا : أنه إذا كان المطلوب بقياسهم البرهانى معرفة الموجودات الممكنة فتلك ليس فيها ما هو

واجب على حال واحدة ٧٥، ٧٦جـ٩ .

المقام الثانى

* قولهم : « القياس - أو البرهان - يفيد العلم بالتصديقات » بيان خطئهم من وجوه ٩٤ ، ١١١جـ٩ .

* الأول :أنهم - كما حصروا اليقين فى الصورة القياسية فقد - حصروا مواد القياس اليقينية فى الحسيات والأوليات والمتواترات والمجربات والحدسيات مع أنه لا دليل نفى ما سوى هذه القضايا ، ثم اعتبروا فى الحسيات والعقليات وغيرها ما جرت العادة باشتراك بنى آدم فيه وتناقضوا فى ذلك ، نتيجة هذا الحصر ، الحدسيات إن جعلت يقينية فهى نظير المجربات، كل هذه جزئيات لم يبق مع هؤلاء إلا الأوليات التى هى البديهيات العقلية والأوليات إنما هى قضايا مطلقة فى الأعداد والمقادير ونحوها وهذه مقدرات فى الذهن ليست فى الخارج كلية ، الواجب ألا يجعل مقدمة البرهان إلا القضايا العقلية البديهية المحضة ٤٠ - ٤٣ ، ٥٩، ٦٠، ١١٧ - ١٢٠، ١٢٣، ١٣٩، ٢٤٣ - ٢٤٦ جـ٩ .

* لا يشترط للتصديق بالمتواترات والعلم بالمعجزات أن تتواتر وتعلم عند كل شخص ٥٨ جـ٩ .

* خطؤهم فى قولهم : إن القضايا المعلومة بالتواتر والتجربة والحواس يختص بها من علمها ولا تكون حجة على غيره ٥٨ جـ٩ .

* الثانى : أن يقال : لابد فى كل قياس من قضية كلية وتلك القضية لابد أن تنتهى إلى أن تعلم بغير قياس وإلا لزم الدور ١١٩، ١٢٠، ١٤٠، ١٦٣ - ١٦٦ جـ٩ .

* الثالث: أن القضايا الكلية لا توجد فى الخارج كلية عامة لا يمكن الاستدلال بالقياس على خصوص وجود معين ١٢٥ - ١٢٧ جـ٩ .

* الرابع : أن الحد الأوسط فى قياس الشمول هو مناط الحكم فى قياس التمثيل ١٢٦، ١٢٧ جـ٩ .

* الخامس : أن النتيجة إذا افتقرت إلى مقدمتين فلابد أن ينتهى الأمر إلى مقدمتين تعلمان بدون مقدمتين وإذا فرض مقدمتان طريق العلم بهما واحد لم يحتج إلى القياس ١٢٧جـ٩ .

* السادس : إذا أمكن علم القضية العامة بغير توسط قياس أمكن علم الأخرى ٥٩ ، ١٢٧ جـ٩ .

* السابع : أن الأنبياء والأولياء لهم علم من الوحى والإلهام ما هو خارج عن قياسهم ومواده ١٣٢، ١٣٣ جـ ٩ .

* اعتراف حذاقهم بذلك ٨ ، ٩ ، ١٢، ١٣ جـ ٩ .

* الثامن : أنهم يجعلون ما هو علم يجب تصديقه ليس علماً وما ليس علماً وما ليس بعلم علماً ١٣٣ ، ١٣٤ جـ ٩ .

* التاسع : أنهم معترفون بالحسيات الظاهرة والباطنة ونفوا وجود ما يمكن أن يختص برؤيته بعض الناس كالملائكة والجن ١٣٤ جـ٩ .

* العاشر : أن هؤلاء سلكوا فى القضايا الأمر النسبى فيمتنع أن تكون طريقتهم مميزة للحق من الباطل والرسل أخبروا بالقضايا الصادقة التى تفرق بين الحق والباطل ، وبينوا من الطرق العلمية التى يعرف بها صدق القضايا ما هو مشترك ١٣٤ ، ١٣٥ جـ٩ .

* إن قالوا : نحن نجعل البرهانيات إضافية فكل ما عرفه الإنسان بمقدماته فهو برهانى عنده

١٣٥جـ٩ .

* الحادى عشر: أنهم لما ظنوا أن طريقتهم محيطة بطريق العلم الحاصل لبنى آدم جعلوا ما يخبر به الأنبياء من أنباء الغيب إنما هو بواسطة القياس المنطقى بطلان ذلك ٤٤، ١٣٥جـ٩ .

* الثانى عشر : أن قياس الشمول يمكن جعله قياس تمثيل وبالعكس ١١٧ - ١٢٠ ، ١٢٣، ١٢٨ ، ١٢٩جـ٩ .

* فإن قيل : ما ذكره أهل المنطق من حصر طرق العلم يوجد نحو منه فى كلام متكلمى المسلمين أو يذكرونه بعينه ١٣٥ - ١٣٧ جـ٩ .

الأقيسة والأدلة ومراتبها

* زعمهم أن قياسهم - وهو قياس الشمول - هو الذى يفيد اليقين ، وأن قياس التمثيل إنما يفيد الظن من أفسد الأقوال ، كل من القياسين يتبع مقدماته ١٣، ١٤جـ٩ .

* المثال يعين على معرفة الكليات والتصور والتصديق ٦٣ - ٦٨ جـ٩ .

* تنازع الناس فى مسمى القياس فقال طائفة : هو حقيقة فى قياس التمثيل مجاز فى قياس الشمول ، وقالت طائفة بالعكس ، الصواب أنه حقيقة فيهما ١٣٩ جـ٩ .

* أصناف الأدلة عندهم ثلاثة : القياس ، الاستقراء ، التمثيل ، متى يكون الاستقراء يقينيا؟ ١٠١ جـ٩ .

* الاستقراء قسمان ٨٢ جـ٩ .

* حصرهم الدليل فى القياس والاستقراء والتمثيل لا دليل عليه ، إيضاح ذلك ٨٢ ـ ٨٦ جـ٩ .

* ما احتجوا به على أن الاستقراء دون الشمول والتمثيل دون الاستقراء والجواب عن ذلك ١٠٦ - ١١١ جـ٩ .

* قياس التعليل نوع من قياس الشمول ، ويسمى قياس العلة وبرهان العلة ١٤ جـ٩ .

* قياس التمثيل يسمى أيضا قياس الدلالة وبرهان الدلالة ١٤ جـ٩ .

* قياس الشبه ، إن قيل : بم يعلم أن المشترك مستلزم للحكم ؟ ١٠٣ ، ١٠٤ جـ٩ .

* الدليل ومتى يعلم أن الشيء دليل ، المطلوب هو العلم والطريق إليه هو الدليل فمن عرف دليل مطلوبه عرف مطلوبه سواء نظمه بقياسهم أم لا ٩٨ ، ١١٣ - ١١٥ جـ٩ .

* نزاع الناس فى العلة وتسمية الدليل وهل على المستدل أن يتعرض فى ذكر الدليل لبيان المعارض ٩٢ جـ ٩ .

العقل ، وأين مسكنه ؟

وهل يفضل على العلم ؟

* معنى العقل فى الكتاب والسنة وكلام السلف والأئمة ١٥٣ جـ٩ .

* والجهل والجاهلية ٣٣٠ جـ٧ .

* العقل إنما يسمى به الضرورية والعمل بموجب تلك العلوم ، وقد يراد بالعقل نفس الغريزة ١٥٣ ، ١٦٢، ١٦٥ جـ٩ .

* متى يسمى الشخص عاقلاً ؟ ٢٠، ٢١جـ٧ .

* العقل إنما يسمى به العلم الذى يعلم به والعمل بالعلم ١٥٣، ١٦٢٠، ١٦٥ جـ٩ .

* العقل عند الفلاسفة هو المجرد عن المادة وعلائق المادة ، وهو عندهم جوهر قائم بنفسه ١٤٥ ، ١٤٦، ١٤٨ جـ٩ .

* ويثبتون جواهر عقلية قائمة بأنفسها ، ويقولون فيه : العقل والعاقل والمعقول ، ويسمونها المجردات والمفارقات للمادة ، إذا حقق عليهم الأمر ١٤٨ جـ٩ .

* ويصفون النفس بأنها إذا فارقت البدن كانت عقلاً ١٤٦ جـ ٩ .

* الفرق عندهم بين العقل والنفس ١٤٦ جـ٩ .

* قول السائل : هو جوهر أو عرض ينبنى على المراد بلفظ الجوهر ١٦٠ ، ١٦١ جـ٩ .

* هل الأجسام مركبة من الجواهر المفردة ؟ أم من المادة والصورة ؟ أم لا من هذا ولا من هذا ؟ ١٦٠جـ٩ .

* المادة عندهم ، الهيولى ١٤٥، ١٤٦جـ٩ .

* العقل والعلم يقبل الزيادة والنقصان والتفاضل ١٦٥ جـ٩ ، ٤٠٤ جـ١٠ .

* العقل قائم بنفس الإنسان التى تعقل وهو متعلق بالقلب ، إذا أريد بالقلب الباطن فهو متعلق بدماغه ، وقيل : إن أصل العقل فى القلب ، فإذا كمل انتهى إلى الدماغ ١٦٢ جـ٩ .

* مبدأ الفكر والنظر فى الدماغ ومبدأ الإرادة فى القلب ١٦٢جـ٩ .

* إن أريد بالعقل الغريزة فالعلم أفضل ، وإن أريد به العلوم التى تحصل بها فهى من العلم ١٦٣ جـ٩ .

* إذا استعمل القلب وسائر الحواس والأعضاء فيما خلقت له كان خيراً وصلاحا لذلك العضو ولله وللشيء الذى استعمل فيه ، وإذا لم يستعمل فى ذلك كان خسارة ، وإن استعمل فى خلاف ما خلق له فهو الضلال والهلاك ١٦٤جـ٩ .